المعاني المتعددة، ربما لبعد الجذور التاريخية لهذه اللغة وربما لدقة الرابط بين المعنيين حتى تصعب على اللغوي ملاحظته.

كما أننا نستطيع غالبًا بملاحظة العلاقات الصرفية والاشتقاقية بين بنى الكلمات أن نعرف ما إذا كان أصلها واحدًا أم متعددًا ومتباينًا.

كما نستطيع بدراسة موسَّعة لأحد مصادر المشترك اللفظي مثلاً أن نقسم هذه الألفاظ إلى مجموعات تبعًا لسبب التعدد أو للعلاقات الدلالية أو الصرفية أو لأية اعتبارات لغوية أخرى تمليها طبيعة عملٍ ما وأهدافه [1].

أما ما يوجد لدينا حتى الآن، فهو:

١ ـ **المشترك كاسم عام**: لكل لفظٍ تعددت دلالته في العربية (مع التحفظ على فكرة دخول المنقول فيه أولا).

٢ ـ **المنقول**: كاسم خاص لنوع من أنواع التعدد الدلالي كان السبب فيه هو انتقال اللفظ من دلالة لأخرى لسبب معنويٍّ مشترك ربط بين الدلالتين.

٣ ـ **أنواع مختلفة من المشترك**: لم تصنف دائمًا بصفتها هذه، لكنها مما ينطبق عليه التعريف العام للمشترك ومن ذلك:

أ ـ **الأضداد**: هي الألفاظ التي تدل على معنيين أحدهما ضد الآخر (وأحيانًا يتمكن اللغوي من معرفة أسباب الاشتراك فيه كأن تكون أسبابًا اجتماعية مثلاً، وأحيانًا يتعذر هذا).

ب ـ **مما ذكره ابن جني في الخصائص**: تصادف تشابه كلمتين، تشابهًا شكليًا كاتحاد الصورة الذي تحدث عنه كريستال، على حين يختلفان في الأصل الصرفي مثل:

* شهود: جمع شاهد.

* شهود: مصدر شهد يشْهدُ شهودًا.

* وما ذكره ابن جنِّي تحت عنوان: «اتفاق المصاير على اختلاف المصادر» ومنه:

* ما يوهم أنه كلمة واحدة وهو كلمتان تشاكلتا بسبب النبر والتنغيم مع كثرة

---

(١) ذكر ابن جني في الخصائص أنواعًا من الألفاظ يمكن اعتبارها من أنواع متعدد الدلالة بمفهومه الحديث في علم اللغة، راجع في ذلك ج٢، ص١٠٥ وج٣ ص٩٦، ص١٦٦، تحقيق: محمَّد علي النجَّار، ط٣، الهيئة العامة للكتاب، مصر١٩٨٦م.